Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (7): 30 June 2020
P: 141 - 158
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (7): 30 يونيو 2020 م
ص: 141 - 158

The role of scientific research in achieving economic development Applied to White Nile state- Sudan (2015- 2018)

Mahdi Abdalla Mohamed
Nile cement company || Sudan
Musa Abdalla Mohamed
Faculty of Rabak Technology || University of Sudan Technology || Sudan

Abstract: The study is focusing on the factors which are leading to know the weakness link between the scientific research and economic development in the White Nile state. The important target of the study is to determinate the role of scientific research in the economic development. The study dependence on the statistical analysis method, historical and descriptive method. It aims to collect information related to the problem. The most important result of the study that state has significant savings in production. The most important recommendations of the study the necessity of using scientific research to achieve economic development.

Keywords: White Nile state, Local development, Scientific Research, Economic development.

دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة ميدانية في ولاية النيل الأبيض – السودان (للفترة من 2015م- 2018م)

مهدى عبد الله محمد
شركة النيل للإسمنت || السودان
موسى عبد الله محمد
كلية ربك التقنية || جامعة السودان التقنية || السودان

الملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف ارتباط البحث العلمي بعملية التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأبيض وآليات العمل اللازمة لتحقيق ذلك، سعت الورقة إلى تحقيق الاهداف أهما تحديد دور البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي والتاريخي والاستطلاعي والوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل إليها. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمتع الولاية بمدخرات طبيعية كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، لا توجد حوافز للمستثمرين للدخول في مجال الصناعات التحويلية بالولاية. من أهم توصيات الدراسة ضرورة الاستعانة بالبحث العلمي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية، وإيجاد قوانين وسياسات محفزة للمستثمرين للدخول في مشروعات التنمية المختلفة بالولاية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، ولاية النيل الأبيض.

المقدمة: Introduction:

التنمية عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية. من جانب أخر تعد التنمية عملية مركبة ومتعددة الجوانب، وهي تعني على المستوى الفردي تحسنا في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية والحرية والابداع والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية وتحديدها أن تحقيق اي جانب من جوانب التنمية إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بوضع المجتمع بأكمله على المستويين الداخلي والخارجي وفي اطار الجانبين السياسي والاقتصادي. بدأ تداول مفهوم التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للتغيرات التي حدثت في الساحة العالمية، خاصة نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها، ويرتبط مفهوم التنمية عادة بالجانب الاقتصادي ويتم الخلط بينه وبين مفاهيم اخرى مثل التقدم والتطور ويعود هذا الخلط إلى أن فكره التنمية كان قد تم فهمها على أنها عملية اقتصادية بحتة مرتبطة بزيادة النتاج الوطني. وقد شهد منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي بداية حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها كرد فعل لازمة التنمية في العالم الثالث التي فضحت قصور الجوانب النظرية والتنفيذية لبرامج التنمية، وعموما يمكن القول بأن التنمية هي عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع وهي عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل قطاعات الشعب وهي عملية واعية أي أنها ليست عشوائية وإنما محددة الغايات والوسائل وهي تسعى لايجاد تحولات هيكلية في جميع الأطر الاقتصادية والزراعية والصناعية والخدمية والاجتماعية والسياسية. والتنمية عملية تتطلب توافر قدر من حالة الابداع الحضاري وهذا يحتاج كشرط اول إلى وجود بلد مستقل ومحقق لوحدته الوطنية ومتجاوز لمشاكل الهوية ومحافظا على قدر معقول من الاستقرار السياسي. وتختلف اشكال التنمية تبعا لاختلاف مرتكزاتها فهناك التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

أهداف الدراسة: Research objective

تهدف الدراسة إلي بيان دور الباحثين في ولاية النيل الأبيض لتحقيق التنمية المتوازنة من أجل الإنسجام الكامل بين مجتمعات الولاية من أجل رقي وتنمية الولاية، خلق فرص عمل جديدة لإبناء الولاية ذلك بإنشاء مشاريع تنموية مع الأخذ في الاعتبار التوزيع العادل للتنمية بين مناطق الولاية المتعددة.

مشكلة الدراسة: Problem statement

تتحدد المشكلة في غموض وعشوائية يتعلق بكيفية ربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية، وتكمن المشكلة في طريقة التمويل مع توفر الامكانيات الزراعية والصناعية والتحويلية بالولاية، وقناعات المسؤولين بأهمية البحث العلمي في التنمية الاقتصادية، ويجب عدم اهدار الاموال قبل العمل في مضمار البحوث وتوفيرها بالمكتبات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أسئلة الدراسة: Research questions

1- كيف يمكن تحقيق العدالة بين مناطق الولاية بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب منطقة أخرى في المجالات الزراعية والصناعية أو القطاع التجاري؟
2- ما دور الباحثين بالولاية في وضع برنامج اقتصادي تنموي يلبى رغبات الولاية؟
3- ما أهم إسهامات الباحثين بولاية النيل الأبيض في برامج التنمية المختلفة؟

---

(1) محمد نجيب السعد، باحث أكاديمي عراقي، "مقال عن التجربة الماليزية"، m.najeeb@bayancollege.net

فرضيات الدراسة: Research Hypotheses

سعيا إلى حصر الإشكالية سابقة الذكر، تم صياغة الفرضيات التالية:

1- اهتمام الباحثين بالولاية بمشاكل التنمية الاقتصادية يؤدى إلى تحقيق رفاهية المجتمع بالولاية.

2- إجازة قانون يلزم تنفيذ توصيات الباحثين يؤدى إلى نجاح برنامج التنمية بالولاية.

أهمية الدراسة: Research importance

تظهر أهمية الدراسة من خلال وضع برنامج تنموي يقنع المعنيين في الجهات الحكومية والخاصة بأهمية بلورة وتطوير برنامج من أجل التنمية، بما يتواءم مع رؤى وأهداف الخطط التنموية التي تتناسب مع موارد وإمكانيات الولاية. وذلك بتنفيذ مشاريع حيوية تؤدى إلى رفاهية مواطن الولاية ودعم الاقتصاد الوطني، وأهمية البحث العلمي بمشاركة الباحثين من أبناء الولاية في تنمية وتطوير وترقية الولاية في كافة المجالات.

منهجية الدراسة: Research methodology

من أجل الوصول إلى اهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الإحصائي التحليلي والمنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل إليها والوقوف على إمكانية تعميمها. والمنهج التاريخي لجمع المعلومات والأحداث والحقائق واستقراء أهم المراحل التاريخية للتنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

- المكانية: ولاية النيل الأبيض.
- الزمانية: من العام 2015 حتى 2018م

2- الإطار النظري والدراسات السابقة Literature review

أولا- الاطار النظري

1- مفهوم وخصائص واهداف التنمية الاقتصادية

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية:

التّنمية الاقتصاديّة بالإنجليزيّة(Economic Development)هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ، بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ، أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا.[2] وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول، وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة، [3] وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوع الاقتصادي المؤثر سلبا على البيئة المحلية عامة.[4]

(2) Economic development" Business Dictionary, Retrieved 2-1-2017.Edited.

(3) Economic development" Cambridge dictionary, Retried" 2-1-2017. Edited.

(4) Economic development" U.S. Department of Housing and urban development, Retrieved 2-1-2017. Edited.

ب- خصائص التّنمية الاقتصاديّة:

تتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها: [5] الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب. التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما. الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة، لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ. الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً. الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة، فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم.

ت- أهداف التّنمية الاقتصاديّة:

تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي: ([6])

زيادة الدّخل القوميّ: هذا هو الهدف الرئيسيّ والأول من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ.

استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول، عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.

دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّندات.

الاهتمام بالتبادل التجاريّ: هذا الهدف خاصّ بتنمية التجارة، ويهتمّ بمتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى، وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان.

معالجة الفساد الإداريّ: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّر على استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً.

إدارة الدّيون الخارجيّة: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

---

(5) ماهر الشريف(2017/1/2) " التنمية الاقتصادية والاجتماعية" الموسوعة العربية، بتصريف.

(6) العقيد الياس ابوجودة، (2017/1/2)"التنمية المستدامة وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، الدفاع الوطني اللبناني، بتصريف.

2- التنمية الاقتصادية والبحث العلمي:

لا يمكن حلّ الازمات الاقتصادية بالسهولة على المدى القريب سوى بمنهجيّة واضحة أساسها البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا. فالبحث العلمي هو القاعدة الأساسية التي تنطلق منها محاور التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية وهو مقياس التقدم للدول، وأن التفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بشكل أساسي إلى الاستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات التنموية. ولهذا فإننا إذا ما أردنا مواصلة مسيرة التقدم والتنمية ومواجه تحديات العولمة وتضييق الفجوة مع الدول الصناعية والتكنولوجية التي تمتلك أسباب المعرفة المتقدمة فلا بد لنا من الاهتمام بالبحث العلمي ولا بد من وضع استراتيجيات وخطط عمل دورية وواقعية وأولويات قابلة للتطبيق لما يجب أن يكون عليه البحث العلمي المستقبلي في كافة المؤسسات البحثية، خوفا من أن نصبح مستخدمين لا منتجين أو مطورين للتكنولوجيا الحديثة. ولعل تخصيص موازنة سنوية مناسبة لهذا الغرض تصل إلى أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر الخطوة الأولى على الطريق، بحيث تصرف هذه الموازنة من خلال إدارة فاعلة ومؤثرة وتشريعات منظمة على تهيئة بيئة بحثية مناسبة ومتطورة وكوادر بشرية مدربة وعلى تمويل المشاريع البحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية المتخصصة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تؤدي إلى تحقيق خطط التنمية في هذه القطاعات، وفي هذا المجال فان الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج المختلفة وخصوصاً القطاع الخاص لها دوراً محورياً في التنمية الشاملة وتؤدي إلى تطوير كلا الجانبين.[7]

ولعلنا نحتاج إلى نمذجة التعاون التطبيقي بين المؤسسات الأكاديمية والقطاعات الصناعية والخدمية من خلال خلق فرص للشراكة المؤطرة بين أعضاء هيئة التدريس من ذوي الاختصاص وبين الشركات ذات الصبغة التطبيقية. وربما يكون برنامج دكتور لكل مصنع والذي بدأ منذ قرابة العشر سنوات باكورة هذه النمذجة. مما يعود بالمنفعة المتبادلة على كل من الجامعات وأرباب العمل، ويعزز دور البحث العلمي التطبيقي خدمة للاقتصاد الوطني الذي يتجه باطراد صوب اقتصاد المعرفة. ويشكّل بذلك منظومة تنافسية ليس على مستوى الوطن فحسب بل على مستوى العالم – الذي وضعته ثورة الاتصالات والانفجار المعرفي بين يدينا جميعا. ولعل ذلك يشكل تحدياً جلّ عظيم للجامعات كي تخرج من أسوارها وأبراجها العاجيّة وتساهم في خدمة وتطوير المجتمع المحلي وتعزيز قدرة قطاعات الإنتاج المختلفة على النمو والتطوير والتمكين. كما يشكل ذلك تحديا آخر للشركات كي تطور نوعية منتجها ليكون له حضوراً وليدخل المنافسة العالمية من أوسع الأبواب. ويساهم في إعطاء جرعة ثقة معنوية للجامعات والشركات لخلق الحافزية لديهم للتطوير والإبداع والتميز على سبيل الإسهام بفاعلية في مسيرة الوطن التنموية وإيجاد الحلول التطبيقية للعديد من الصعوبات التقنية التي قد تعترض طريق قطاعات الإنتاج والخدمات والصناعة. ليصب ذلك في مسار الجهد الجامعي المترادف الذي يحقق التكاملية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن البحث والتطوير يعتبران من المرافق الاستثمارية الهامة التي تؤدي إلى التحولات التكنولوجية بجميع أبعادها المادية والبشرية والنظرية والتطبيقية والمدنية والعسكرية. ويعتبر البحث والتطوير كأي استثمار اقتصادي يعتمد على معايير تقييم الجدوى والكفاءة. فالبحث والتطوير نشاط علمي تكنولوجي مؤسسي، يقوم على توجيه مخطط للإنفاق الاستثماري وفق معايير الجدوى الاقتصادية، وذلك لتعزيز المعرفة العلمية في المجالات كافة، وربطها

(7) محمد طالب عبيدات، (2017/8/27) "التنمية الاقتصادية والبحث العلمي"، مجلة الدستور، (صفحة قضايا وآراء)، الاردن، عمان. Wr33@addustour.com

بوسائل الاختبار والتطبيق والإنتاج، بما يضمن تطويراً أو ابتكاراً أو اختراعاً لتوليد أجهزة أو مواد أو أساليب إنتاج أو منتجات جديدة أو محسنة أو لرفع الكفاءة الإنتاجية.

ومن هنا تبرز أهمية إنشاء مراكز متقدمة للبحث والتطوير على جميع المستويات، وجذب العلماء ومنع هجرتهم وتقديم حوافز سخية لهم. اضافة إلى البرامج المتقدمة في التدريب والدراسات العليا داخليا وخارجيا، وزيادة الانفاق على نشاطات البحث التطوير نسبة للناتج المحلى الإجمالي، حيث تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى (2.5%) في حين أنها لا تتجاوز (.2%) في الدول النامية. يرتبط بذلك نسبة العاملين في البحث والتطوير إلى مجموع السكان، إذ تقدر في الدول النامية بحوالي (.7%) بينما تصل في الدول المتقدمة (.31%). أي بنسبة تتجاوز اربع اضعاف الدول النامية. هذا ينعكس على مساهمة الدول الصناعية المتقدمة في الابتكارات التطبيقية والاختراعات، حيث تجاوزت (80%) من مجموع براءات الاختراع المسجلة في العالم.

ثانيا- الدراسات السابقة: Literature review

دراسة: (فهد عبدالعزيز محمد عقيل2015)[8]

تناولت الدراسة التنمية الاقتصادية في فكر علماء المسلمين، بهدف الوقوف حول معاني ومفردات التنمية الاقتصادية عندهم، وتمثلت مشكلة الدراسة في اختبار فرضية سبق علماء المسلمين في تناول الكثير من معاني التنمية الاقتصادية كما تناولها الفكر الحديث ومدى الاتفاق والاختلاف بينهما. وقد كانت حدود الدراسة كتب علماء المسلمين السابقين الذين كتبوا في المسائل الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن علماء المسلمين قد تحدثوا عن التنمية الاقتصادية وعبروا عنها بالعمارة وهي مصطلح مستوحى من القرآن الكريم جاء في معرض الوجوب الشرعي، كما بينت أن علماء المسلمين سبقوا الفكر الحديث في تناول معاني التنمية الاقتصادية والحديث حول مستلزماتها وآليات تحقيقها، وأوضحت أن هناك اختلاف بين التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين مع الفكر الحديث في موضوعات متعددة مثل البعد الأخلاقي الذي أعطي مكانة مهمة في التنمية وأهمية وآليات توزيع الدخل وحل مشكلة الفقر ودور الدولة في التنمية والنظر لضرورة التوسع السكاني وغير ذلك، كما نهت إلى بعض التوافقات مع الفكر الحديث مثل أهمية القطاع الزراعي في التنمية ودور السياسة المالية في التنمية ودور العنصر البشري فيها. وقد أوصت الدراسة بالبحث في إيجاد نظرية مستقلة في التنمية الاقتصادية من خلال الاسترشاد بتراث علماء المسلمين في هذا الشأن تراعي خصوصية الأمة الفكرية والثقافية، كما دعت أهمية التعاون والتنسيق بين جميع القطاعات والشرائح الشعبية لأجل تحقيق التنمية بالمفهوم الإسلامي. وعلى صعيد الحكومات أوصت الدراسة بالاستفادة من تأصيل علماء المسلمين فيما يتعلق بسياسات الدولة الاسلامية المالية والزراعية، والعمل على تقنين ونمذجة هذه السياسات لإيجاد آليات لتطبيقها بما يوافق روح العصر.

دراسة: (عبدالرحمن محمد الحسن 2013)[9]

اهتمت هذه الدراسة بمؤشرات التنمية وخاصة بعض المؤشرات الصحية والبيئية في السودان، واستعرضت عدة مؤشرات مهمة حيث تناول كل مؤشر من هذه المؤشرات جزءاً مهماً من مؤشرات التنمية في السودان، وجاء

(8) فهد عبدالعزيز محمد عقيل، (2015)"التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين"، ماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

(9) عبدالرحمن محمد الحسن، (2013) "مؤشرات التنمية في السودان رؤية عامة"، مجلة جامعة النيل الابيض للدراسات والبحوث.

الموضوع منسجماً مع متطلبات التنمية في العصر الحديث مثل، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الرضع، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، والسكان الذين يحصلون على مياه مأمونة، والمكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما هي أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية الصحية والبيئية التي تحقق للإنسان مستوى معين من الرفاهية والتطور؟ وتتفرع منه الأسئلة الآتية: أين موقف دولة السودان من هذه المؤشرات؟ وهل أحرزت تقدم في هذه المؤشرات؟ وتنبع أهمية الموضوع أن الأمم المتحدة أقرت عبر تقاريرها المختلفة بأن عملية التنمية المستدامة والشاملة هي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية المؤسسة على أساس المساواة. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات الصحية والبيئية في السودان وتحديد أكثرها ضعفاً، ومقارنة المؤشرات الصحية والبيئية في السودان مع بعض الدول. وتحديد مكانة دولة السودان وموقعها بين دول العالم من حيث تقدمها أو تخلفها في تقديم الخدمات التنموية المناسبة سواء على مستوى الخدمات الصحية أم البيئية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة كالكتب والمراجع والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت). وتم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: أن مؤشرات التنمية الاقتصادية والصحية والبيئية في السودان بها ضعف. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بهذه المؤشرات الصحية والبيئية حتى يستطيع الانسان أن يقوم بدوره التنموي.

3- الجانب التحليلي للدراسة

التنمية بولاية النيل الأبيض:

تمتاز الولاية بعدة مزايا استثمارية متمثلة في موقعها الجغرافي الوسط بين ولايات السودان حيث ترتبط بطرق مواصلات برية ونهرية وسكك حديد من شمال وغرب وجنوب البلاد بالإضافة لتوفر الخدمات من إتصال وإعلام مرئي ومسموع ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والامن والكهرباء والمياه والبنوك، كما توجد بالولاية صناعات متطورة مثل صناعة السكر والاسمنت والصناعات التحويلية المعتمدة على الزراعة(زيوت- نشيج – جلود- منتجات البان). مساحة الولاية 39701 كيلو متر مربع تمتاز الولاية بمناخ حار رطب ممطر صيفا ودافئ جاف شتاء، يقدر سكان الولاية حوالي 1856568 نسمة بنسبة 5% من مجموع سكان السودان.[10]

اولا: التنمية الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية والغابية بالولاية:

أصبح للولايات دور متميز في التنمية في كافة أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهنا يتوجب وضع الخطط الكفيلة بالإصلاح والعمل وفق أهداف البرامج الموضوعة، وعليه لابد من تأسيس علاقات راسخة فيما بين المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص مع إدارات المحليات من خلال الدخول في مشروعات إنتاجية تتجاوز الصيغ التقليدية في إدارة الخدمات ومشروعات التنمية إلي مجالات واسعة وذات مردود استثماري واضح. ترقية الجانب الاقتصادي بالولاية أصبح ضرورة لأن مطالب الإنسان في تصاعد وإمكانيات الولاية محدودة وأن المركز مثقل بأعباء القطر كله لذلك أصبح من الضرورة أن تعمل ولاية النيل الأبيض بصورة متواصلة للارتقاء بالعملية الاقتصادية حتى تكون في وضع يمكنها من المساهمة في مقابلة طلب بعض الخدمات الضرورية لإنسان الولاية.

---

(10) جعفر حسين صالح، (2008).**واقع اقتصاد ولاية النيل الأبيض**، ط1، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان. ص.71

والقطاعات التي من المفترض أن تتحمل العبء الأكبر بالنسبة لمكونات الاقتصاد تتمثل في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها، لذلك بذلت الولاية قدرا كبيرا من الجهد للارتقاء بهذه القطاعات.

1. التنمية الزراعية

القطاع الزراعي هو القطاع الرائد والدعامة الأساسية لمجمل النشاط الاقتصادي بالولاية، تبلغ مساحة الولاية 9452620 فدان ويمثل الغطاء النباتي حوالي 66% من جملة مساحة الولاية(6230000) فدان الصالح منها للاستثمار 61% من الغطاء النباتي (3800000) فدان وهي تعادل 40% من مساحة الولاية.

وتغطي المراعي والغابات 26% من مساحة الولاية و29% من مساحة الغطاء النباتي، الأمر الذي يوفر مساحات شاسعة من المراعي الخصبة المفتوحة لأنواع عديدة من الحيوانات.

المشاكل التي تواجه القطاع الخاص:

أ- عدم وجود رؤية واضحة لتمويل هذا القطاع.

ب- عدم توفر الآليات الكافية لحفر القنوات وعلو تكلفة أعمالها.

ج- ضعف الإرشاد للمزارعين خاصة فيما يتعلف بالحزم التقنية.

د- عدم الاهتمام بالباحثين والبحث العلمي.

مشاكل الزراعة المروية.[11]

يمكن حصر مشاكل الزراعة المروية بولاية النيل الأبيض في الآتي:

أ- السياسات الزراعية.

ب- التمويل الزراعي من ناحية الحجم والتوقيت.

ج- التأمين الزراعي.

د- التخزين.

هـ- التسويق.

و- التحديث الإداري.

مشاكل ومعوقات الإنتاج في الزراعة المطرية:

أ- استخدام الأراضي الزراعية بصورة متواصلة لزراعة الذرة وهو محصول منهك للتربة.

ب- عدم التوسع في حصاد المياه في مناطق الزراعة التقليدية مما يقلل من الاستفادة من هذه المصادر المائية.

ج- تغول الأراضي الزراعية على مناطق الرعي والغابات الطبيعية وتعريض المنطقة للتدهور البيئي.

د- ضعف توفير الإمكانات الجيدة للقطاع الزراعي الآلي والتقليدي.

هـ- عدم الاستفادة من مخلفات المحاصيل في توفير العلف للإنتاج الحيواني وهو مرتبط بعدم كفاية مصادر المياه بعد وقف الحصاد.

و- عدم استقرار سياسة الرسوم والضرائب على المحاصيل الزراعية خاصة مع تدني أسعار هذه المحاصيل.

ز- عدم وضوح سياسة حيازة الأراضي وكيفية أداء المشاريع الآلية خارج التخطيط.

ح- عدم إتباع المنهج العلمي السليم في هذا القطاع.

---

(11) المرجع السابق، ص.84

يجب معالجة هذا الوضع عبر البحوث الزراعية لمعالجة أسباب تدني الإنتاجية وتحسين استغلال الأراضي باستخدام الآليات الزراعية وإدخال الميكنة في كل العمليات الزراعية بجانب الاستخدام المرشد للمبيدات.

الجدول رقم (1) أدناه يوضح المساحات المزروعة للمحاصيل الزراعية بالفدان خلال الاعوام 2015-2018

المحصول	الدخن	الذرة	فول سودانى	السمسم	القطن	القمح	اخرى	الإجمالي	معدل النمو%
2015م	150000	1609750	37500	502250	1568	45225	20000	2366293	20
2016م	237000	1702000	75000	553000	10568	31178	25000	2633746	22.6
2017م	99000	1636000	80000	817000	7614	42149	33000	2714763	23.4
2018م	354500	1637000	105700	1668000	16622	77447	79916	3939185	34
الإجمالي	840500	6584750	298200	3540250	36372	195999	157916	11653987	%100

المصدر: الادارة العامة للتخطيط والتنمية بالتعاون مع اليونسيف، (2010-2018)، كتيب العرض الاقتصادي والاجتماعي، ص70.

من الجدول اعلاه نلاحظ العلاقة بين المساحات المزروعة ومعدلات النمو السنوى ففي العام 2015 إجمالي المساحة(2366293) بمعدل نمو 20% بينما عام 2016 بلغ معدل النمو22.6% بمعدل زيادة 2.6% وبلغ معدل النمو في عام 2017 23.4% بمعدل زيادة 8.% هذا مؤشر يوضح انخفاض معدل النمو عن 2015-2016 وبينما ارتفع معدل النمو في العام 2018 إلى 34% ذلك نسبة لزيادة المساحة المزروعة (1572892)عن عام 2015. عليه يتطلب الامر دراسات في مجال الاستثمار الزراعي لزيادة الإنتاجية.

2. الثروة الحيوانية

تمتلك الولاية حواي 3.4 مليون رأس من الأبقار و2.4 مليون رأس من الضأن و2.3 مليون رأس من الماعز و28.9 الف رأس من الإبل عدا الفصيلة النيلية المقدرة بحوالي مليون رأس.

تمثل المراعي والغابات 31% من مساحة الولاية، يمتلك القطاع التقليدي 70% من تلك الثروة، و90% من مراعي الولاية نباتات حولية عمرها قصير بعد فترة الخريف وتزول بسرعة ولا تتحمل الضغط الرعوى وذات قيمة غذائية ضعيفة. يبلغ النقص في الموارد العلفية 1.5 مليون طن لسد النقص في ترحال الحيوان إلي الولايات المجاورة لهذا لابد من وضع خطة سريعة لتحديد وتحجير المسارات لتسهيل حركة الحيوان داخل وخارج الولاية.[12]

هناك اتفاق عام على ضرورة العمل المؤسسي والمتوازن الذي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستمرارية لحماية المراعي وتطوير النظم الرعوية وتنمية الموارد العلفية الأخرى بهدف إيقاف التدهور في موارد الأرض.

يتوقع أن يستمر الاستخدام التقليدي للمراعي كمصدر للعلف لغذاء وحماية الحيوان، ومن المتوقع أن تقل الحركة والتجوال في مناطق المرعى ويزيد الاتجاه نحو نوع من الاستخدام يكون أكثر استقرارا ماعدا في البيئات شديدة الجفاف وشحيحة المياه.

جدول رقم(2) يوضح إحصاءات الثروة الحيوانية بالولاية للأعوام 2015-2018م

النوع	ابقار	ضأن	ماعز	ابل	الإجمالي	معدل النمو
2015م	3457279	2542778	2427308	33813	8461178	%12.4

(12) المرجع السابق ذكره، ص.110

النوع	ابقار	ضأن	ماعز	ابل	الإجمالي	معدل النمو
2016م	6097665	9389914	4386168	35500	19909247	%29.2
2017م	6097665	9389914	4386168	35500	19909247	%29.2
2018م	6097665	9389914	4386168	35500	19909247	%29.2
الإجمالي	21750274	30712520	15585812	140313	68188919	%100

المصدر: الادارة العامة للتخطيط والتنمية بالتعاون مع اليونسيف، (2010-2018)، كتيب العرض الاقتصادي والاجتماعي، ص82.

نلاحظ من الجدول اعلاه في عام 2015 بلغ معدل النمو في القطاع 12.4% في عام 2016 بلغ 29.2% بمعدل زيادة 16.8% وظلت هذه النسبة كما هي دون تغيير. هذا مؤشر يدل على عدم توفر البحوث والدراسات الخاصة بتطوير هذا القطاع.

3. الثروة السمكية

الثروة السمكية المتاحة لإنسان الولاية هي قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة وثروة ممكنة الاستدامة طالما توفر لها الإمكانيات وتخصيص الموارد والمساندة فعلا لا قولا والإدارة الرشيدة المرتكزة على أفضل الأدلة والمنهجيات العلمية للاستغلال المرشد والحماية والتنمية المستدامة، فقطاع الأسماك صيدا وتربية يمثل مرتكزا آنيا ومستقبليا لتعزيز أوضاع القطاع التقليدي وصغار المنتجين وفتح الباب واسعا لقطاع المستثمرين في القطاعين العام والخاص وبما يحقق منافع متعددة.

تتوفر في ولاية النيل الأبيض موارد مائية سطحية وجوفية متنوعة تتمثل في بحيرة خزان جبل أولياء وتجمعات مياه الأمطار في الخيران المنحدرة على البحيرة من الغرب إلى الشرق (خور ابو قصبة الدويم)، خور ام جر، خور ابو هند، خور الجاسر(جنوب شمال)، خور مصران، خور باعوض، خور ابو حبل، وأخيرا خور اجول. والعدد المهول من الحفائر والرهود والبرك والفولات والمياه الجوفية المتدفقة عبر الدوانكي والآبار والعدود بالإضافة إلى قنوات الرى بالمشروعات الزراعية الكبرى بالولاية. هذه المقومات الكبيرة من المصادر المائية تعتبر ميزة تفضيلية للولاية وقاعدة جوهرية للإنتاج السمكي عن طريق المصائد الطبيعية والاستزراع السمكي.

تنتج الولاية حوالي (70%) من المحصول الكلي لأسماك المياه العذبة بالسودان وقد ساعد على نمو الأسماك وتكاثرها في وتعدد فصائلها في الولاية وجود العديد من الجزر والخلجان النهرية بمجري النيل الأبيض في حدود الولاية وتباطؤ جريانه أثناء مروره عبرها وأهم الفصائل الموجودة هي: اسماك العجل والبلطي والبياض والكبروس والكأس والكوارة.[13]

ثانيا: الصناعة بالولاية

بدأ التصنيع في ولاية النيل الأبيض بواسطة دائرة المهدي في بداية الخمسينات حيث تم إنشاء محالج القطن ومعاصر الزيوت ثم تلا ذلك تجربة مصنع لحوم كوستي ثم صناعة الإسمنت إلى أن أصبحت في العشرين سنة الماضية واحدة من الولايات التي تشتهر بصناعة السكر ومرشحة للدخول في الصناعات النفطية كما وأن صناعة الغزل والنسيج وبعض الصناعات الغذائية موجودة منذ زمن بعيد وتتميز الولاية عن غيرها من الولايات بتعدد

(13) معلومات عن ولاية النيل الأبيض على موقع"geonames.org. geonames.org .

مقوماتها الصناعية والتي تتمثل في توفر البنية التحتية من طرق وكهرباء واتصالات، توفر الأيدي العاملة، توفر الخامات الأولية، توفر المميزات الإضافية من بنوك ومصانع قومية والتعليم العالي يعد رافد لكوادر البحث العلمي.(14)

1- تنمية الصناعات الصغيرة بولاية النيل الأبيض هدفا استراتيجيا:

ولاية النيل الأبيض من الولايات الواعدة بنهضة تنموية وصناعية كبيرة وذلك لأسباب عديدة أهمها:

توفر الخامات والمنتجات الزراعية وتوفر العمالة الماهرة وشبه الماهرة وتوفر الأسواق والطرق مع الولايات الأخرى كما أن التمويل والخبرة والمعرفة الفنية أصبحت من الأمور التي يمكن الحصول عليها، فإن قيام صناعات صغيرة ومتوسطة أصبحت من الأمور الملحة والعاجلة وعلى الرغم من أن كثير من دراسات وتجارب الأمم تشجع على الصناعات الصغيرة الحجم وإقامة المجمعات الصناعية خدمة لها، فالنهوض الصناعي لاي بلد لا يعتمد بقدر كبير على تحقيق الهيكل الصناعي الاكثر إنتاجية وفاعلية ففي بعض الصناعات التنموية الاكبر هو الانسب وفي بعض الصناعات يكون الحجم الصغير هو الاكثر إنتاجا.

إن التركيب الصناعي الافضل هو الذي يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة محليا لكل نمط من الإنتاج مع دراسة احتياجات السوق ويختلف التركيب الصناعي من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى ومن زمن لآخر ونحن في سعينا إلى النمط الامثل نحاول الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال دون المساس بخصوصية وضعنا وظروفنا المحلية.

أ- الأهداف العامة لتنمية الصناعات والأعمال الصغيرة:

- خلق فرص عمل جديدة لمواجهة مشكلة البطالة.
- مساعدة خطط التنمية الولائية للمناطق الاقل نموا.
- تحقيق الاستفادة المثلى من الخامات والموارد المتوفرة بالولاية.
- تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة والعدل والسلام.
- المساهمة في تنفيذ خطط الولاية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الأنشطة التي يلزم تواجدها لنمو المشروعات الصغيرة:

من الضروري خلق الظروف المناخية لنمو وإزدهار المشروعات والصناعات الصغيرة القائمة والتي تنشأ في المستقبل وحتى يحدث ذلك فإنه يلزم خلق المناخ الذي يساعد على تحقيق مايلي:

- الانتشار وتغطية الولاية.
- البقاء ثم النجاح والنمو.
- الجودة في مختلف مجالات الإدارة والإنتاج.
- الابتكار والتطور المستمر.

ولتحقيق ذلك فمن الضروري أن تتضافر جهود الأجهزة الحكومية والأهلية لتتعاون وتسهم في توفير الأنشطة المساعدة والتي يمكن تسميتها بأجهزة البنية التحتية منها مرتكز المعلومات في مجال الصناعات والمشروعات.

(14) المرجع السابق، ص.141

جدول رقم(3) يوضح اهم المنتجات الصناعية بالولاية

البيان	عدد المصانع	الطاقة الإنتاجية/اليوم	عدد العمال
إنتاج زيت الطعام	16	218طن/اليوم	326
الطحينية والحلويات	2	3 طن/اليوم	110
المحالج للقطن	1	30بالة زنة420رطل/س	10
إنتاج السكر	3	15 مليون جوال/للموسم	3000
إنتاج الحجر الجيري	1	150طن جير/لليوم	34

المصدر: الادارة العامة للتخطيط والتنمية بالتعاون مع اليونسيف، (2010-2018)، كتيب العرض الاقتصادي والاجتماعي، ص89.

نلاحظ في الجدول اعلاه ارتفاع عدد المصانع المتعلقة بإنتاج الزيوت بلغت (16) مصنع وإنتاج السكر (3) مصانع هذا الامر يتطلب تنمية وزيادة المنتجات المتعلقة بإنتاج السكر والزيوت مثل صناعة الصابون والحلويات حتى تسهم هذه الصناعات التحويلية في النتاج المحلى وزيادة معدل التوظيف.

4- التجربة الماليزية

تمهيد

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المهمة، فماليزيا نجحت في المزج بين اقتصاديات العولمة والاحتفاظ بمنهج الاقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية الى واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

يقول مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق: أن تجربة النهضة في ماليزيا كانت صعبة نظراً لتعدد الأعراق داخل المجتمع الماليزي، ولكن رغم ذلك قرر الجميع أن يضع خلافاته جانباً ويهتم بنهضة ماليزيا. وأضاف أنه: رغم وجود العديد من الديانات المختلفة بها إلا أن الجميع شارك في التنمية وسياستها وابتعدوا عن الخلافات السياسية، مشيراً إلى أن العمل على تكوين التحالف بين القوى السياسية في ماليزيا من العوامل الأساسية التي أدت إلى نهضتها وكذلك توفير فرص العمل للباحثين عنها والتوجه نحو التصنيع. وأوضح مهاتير خلال مؤتمر عقده أثناء زيارته الى مصر أن ماليزيا خصصت الأراضي الزراعية للباحثين عن عمل لاستيعاب العمالة المتكدسة وهو ما ساعد في تحقيق دخل عن طريقها، ولكنه لم يكن كافيا لاستيعاب اليد العاملة، وكان علينا البحث عن حل آخر. أوضح أن الاختيار وقع بعد ذلك على تصنيع "الشرائح الالكترونية" لما تتميز به من استخدام لأيدي عاملة كبيرة، وعلي هذا الأساس تم إعطاء إعفاءات كاملة من الضرائب لهذه الصناعات، التي عمل بها الآلاف، وتم اكتساب المهارات من خلال تلك الصناعات كالمايكروالكترونيك أو المايكروتشيبس. وأكد أن ماليزيا قدمت إعفاءات ضريبية تصل حتى عشر سنوات، وتم تزويد المناطق المختلفة بالبنية التحتية، والسماح بالاقتراض للمستثمرين الأجانب من البنوك المحلية. و أكد مهاتير محمد أن الاستراتيجية الصناعية التي وضعناها منذ بداية عملنا كانت نتائجها مقبولة في البداية، وحتى هذه اللحظة، حيث لا يوجد لدينا باحثين عن عمل، ونجتذب العمالة الماهرة من الخارج، وكان متوسط دخل الفرد في المجتمع الماليزي 350 دولار سنويا عند بدايتنا، الآن ارتفع إلى 3000 دولار سنويا. ونوه إلى ضرورة أن تدعم الحكومة القطاع الخاص حتى تستطيع أن تحقق الربح المطلوب، مشيرًا إلى التجربة الماليزية والتي دعَّمت فيها الحكومة الماليزية مشروع الخصخصة كما قدمت فيها الدولة القروض المُيسرة للقطاع الخاص مع الاهتمام في ذات الوقت بتقديم أجود

الخدمات إلى المواطن. وأشار إلى أن العامل الرئيسي في نجاح التجربة الماليزية هو الاهتمام بجودة التعليم، لافتًا إلى أن ماليزيا عقب انتهاء الاحتلال لم يكن بها سوى جامعة واحدة ولكنها أصرت على إيفاد بعثات للتعلم في الخارج، مشيرًا إلى أن ماليزيا الآن بها الكثير من الجامعات الخاصة و الحكومية. وحذر مهاتير محمد من خطورة اتباع شروط ونصائح صندوق النقد الدولي. وأوضح مهاتير أنهم كانوا لديهم تجربة مع صندوق النقد الدولي في بداية نهضتهم إلا أن الصندوق أعطى لهم نصائح مضللة، وهم تفادوها عقب معرفتهم بذلك، قائلا: "اكتشفنا أن نصائح صندوق النقد الدولي ليست كلها حقيقية خالصة وبعضها مضللة، ومن هنا قررت ماليزيا التعامل مع مشاكلها ذاتياً دون الرجوع لنصائح صندوق النقد الدولي"، لافتاً إلى أن الصندوق كان يضغط علي ماليزيا وهو الأمر الذي رفضناه. التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن ان تستفيد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف والجمود. تعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الاربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث اصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، وحققت تقدماً ملحوظاً في ميادين معالجة الفقر والبحث عن عمل والفساد وتخفيض نسب المديونية الى مديات كبيرة. لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل اساس على الزراعة الى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية، فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام 2001، رصد اهم دولة مصدرة للتقنية العالمية وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد، كما كانت تجربتها الفائقة النجاح في مواجهة الازمة الاقتصادية لعام 1997، والتي واجهت دول جنوب شرقي آسيا برمتها خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل وطنية فرضت من خلالها قيوداً مشددة على سياستها النقدية وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب راس المال الاجنبي وجلب النقد الاجنبي للداخل واستطاعت ماليزيا الخروج من ازمتها المالية خلال سنتين، وبحثنا ينطلق من فرضية قوامها ان وجود قادة الفكر التنموي في ماليزيا مكنها من الوصول الى المستوى التنموي المرموق الذي تمتاز به اذ وجد هذا الفكر قاعدة له للتطبيق في ماليزيا، فضلا عن الاعتماد على قيم الإسلام النبيلة وجعلها سلوكا يوميا للتعامل مما دفعها للتقدم داخليا وخارجيا متظافرة مع القيم الآسيوية، اذن الأنموذج الاقتصادي الماليزي اضحى نموذجا يشار له بالبنان وهو يحتذي بالأنموذج الياباني للتنمية.[15]

اولا: سياسة التنمية في الأقاليم الماليزية

يعتبر الإطار العرقي بعدا واقعيا يتخلل كل مستوى ومظهر في المجتمع ويحدد الأسلوب الذي من خلاله يتطور الوعي السياسي، وأثر هذا البعد في كافة أبعاد الحياة السياسية الماليزية من الاستقلال، وبالتالي فهم الحياة السياسية الماليزية يبدأ من هذا البعد العرقي.

إن الوضع الاقتصادي الماليزي عقب الاستقلال طبع بطابع العرقية حيث استحوذ الصينيون على النصيب الأكبر من ثروات البلاد فعاشوا حياة الرفاهية مقارنة بغيرهم من العرقيات بما فيهم السكان الأصليون الملايو ذوي الأغلبية، مما زاد من المطالب المالايوية بالمساواة الاقتصادية مع الصينيين لأنهم الأغلبية الأصلية وهم لا يملكون

(15) محمد نجيب السعد، باحث أكاديمي عراقي، "مقال عن التجربة الماليزية"، m.najeeb@bayancollege.net

سوى 2 إلى 4 % من الثروات الصناعية في البلاد دون أن يثير ذلك سخطهم في الوقت الذي يستحوذ فيه ربع السكان وهم الصينيون امتعاضهم من انفراد الأمنو UMNO وهو الممثل السياسي للملاي من انفرادهم بالحياة السياسية.([16])

إن هذا الوضع بعد الاستقلال لم يدم طويلا حيث انفجرت الأوضاع في البلاد باحتجاجات عارمة أدت إلى عنف عرقي في 13 مايو 1969 حيث وبعد إعلان نتائج الانتخابات السياسية كان الفوز كبيرا لصالح الصينيين واحتفلوا بفوز مرشحيهم في أحد ميادين كوالالمبور، مما استفز بعض الشباب المالايويين من أنصار الأمنوUMNO ، فاندلعت أعمال عنف كان فيها قتل وتخريب وما هي إلا ساعات قليلة حتى انتشرت في كامل ماليزيا، وقد اعتبر مهاتير محمد في كتابه- معضلة المالايا- أن هذه الأحداث كانت فاصلة في تاريخ ماليزيا وقد انبنت عليها كل سياسات ماليزيا فيما بعد .

واقترح مهاتير محمد في كتابه عدة مقترحات لحل الأزمة منها: ([17])

1- بداية من الضروري أن يدرك المالايو مشكلتهم ومن ثمة سيعودون للعمل والمشاركة في ثروات البلاد.
2- الاستمرار في تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة سوف يؤدي إلى تقليل التفاوتات الاقتصادية بين العرقيات المختلفة وتحقيق السلام والتجانس العرقي في البلاد.

وتتخلص أهداف السياسية الاقتصادية الجديدة في تحقيق الوحدة والتكامل القومي و خلق فرص عمل جديدة للماليزيين لاسيما الملايو و تحقيق النمو الاقتصادي.

لذلك جاء العمل في ماليزيا بنظرية النمو الكلاسيكي الجديد التي تعتمد على الأسس التالية:

زيادة حجم العمل- تحسين نوعية العمل بالتكوين والتعليم- زيادة رأس المال- استعمال التكنولوجيا.

واستعملت هذه الطريقة في جميع الأقاليم بالاعتماد على رأس المال البشري إذ يتركز % 80من السكان غرب ماليزيا التي تعد منطقة زراعية وتتركز فيها معظم الصناعات وقد قسم أقاليم ماليزيا منذ سنة 1981 إلى ثلاثة مستويات حسب الدخل العامGDP، أقاليم ذات الدخل المرتفع وهما الإقليم الفدرالي لكوالالمبور وسلانغور وثمانية أقاليم ذات الدخل المتوسط وهي: جوهور ملقا، نجري سيمبلان، باهانج، بيراق، بولوبيانج وصباح وسراواك، وأربعة أقاليم ذات الدخل الخاص وهم قدح، برليس، كيليتان وترينجانو، وهذا التقسيم لم يكن عمليا لاختلاف المقدرات الاقتصادية والثروات الطبيعية بين الولايات.[(18)]

وقد نجحت التجربة التنموية في ماليزيا للاعتماد على الأسس التالية:

1- عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات.
2- اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية كلها فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل الصناعة أو القطاع التجاري الاستراتيجي إنما تم دعمه ليبقى سندا لباقي القطاعات.[(19)]

---

(16) جابر سعيد عوض(2008)، "السياسات العامة في ماليزيا" برنامج الدراسات الماليزي، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص 13.

(17) المرجع نفسه، مركز الدراسات الآسيوية، "التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، رؤية مهاتير محمد"ص14-2 على الرابط: http://dmscairo.net/lecture_maerials.pps

(18) -Asan Ali Golam Hassan , Grouth , sturctural change and inequality in MALAYSIA,Ashgate publishing company,USA , 2004 , P.08/ google book

(19) عبد الحافظ الصاوي، (مايو 2003). "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية" مجلة الوعي الإسلامي- عدد 451، الكويت.

3- اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملايويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة.

من خلال السياسة الإسكانية التي تمت على عدة مراحل هدفت لاستيعاب عدد أكبر من المواطنين الماليزيين دون تمييز عرقي أو ديني إلى جانب التوسع في إنشاء المدن والمنشئات الصناعية لتشجيع السكان الملايويين الذين يفضلون حياة الريف على الهجرة إلى المدينة والاستيطان والعمل في حرف أخرى أكثر دخلا لرفع مستوى معيشتهم كما استعانت الحكومة الماليزية بالقطاع الخاص في انجاز الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، وفي سياسة تنظيم الأسرة والسكان كانت هناك رؤية للحكومة لما يجب أن يكون عليه التعداد السكاني ففي فترة الستينات والسبعينات كان الهدف هو تشجيع الأسرة الصغيرة من أجل التنمية فالهدف ليس الكم بل الكيف وربما ساهم الصينيون والهنود في تشجيع هذه السياسة لاستمرار عملية التوازن الديموغرافي بين العرقيات المختلفة، والحقيقة أن المرأة الماليزية كانت الأكثر استفادة من برامج تنظيم الأسرة لأنها استطاعت أن تكون طرفا فاعلا في عملية التنمية من خلال التعليم والعمل وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن الحكومة الماليزية طالبت سكانها بسياسة جديدة في الثمانينات هدفت إلى زيادة عدد المواليد وذلك بسبب انخفاض نسبة الشباب إلى نسبة كبار السن التي أخذت في الازدياد نتيجة تحسن أحوال المعيشة والصحة، لذلك طالبت الحكومة بضرورة زيادة عدد المواليد وتشجيع الزواج في سن صغيرة حتى يتسنى للنساء إنجاب خمسة أطفال دون متاعب صحية حتى تصل لسن الأربعين من أجل أن يبلغ سكان ماليزيا سبعين مليون نسمة سنة 2100، وتبقى ماليزيا دولة فتية.[20]

إن اللامركزية السياسية ساهمت إلى حد كبير في تحقيق اللامركزية الإدارية وتجسيد التنمية على مستوى الأقاليم، ولعل الحالة التي درسناها أفادتنا بكثير من التجارب الناجحة، حيث كانت ماليزيا تعيش مرحلة ما بعد الاستعمار عندما انطلقت في الإصلاحات سنة 1969، ورغم التنوع الإثني واللغوي والديني إلا أنها استطاعت أن توجد آلية للانسجام والتناغم بين هذه التيارات فاعتمدت الخطط المحلية النابعة من داخل المجتمع ومن تصميم قياداته.

إن الحكم المحلي ساهم إلى حد بعيد في تحقيق نهضة ماليزيا العلمية والاقتصادية والتكنولوجية رغم حفاظ أقاليمها على تقاليد السلطنات إلا أنها صارت في ثوب دستوري وديمقراطي أعطاها فاعلية وحركية للنهوض والتطور في شتى المجالات.

ومن خلال ما رأيناه ورغم الشكل المركزي الذي يطبع الفدرالية في ماليزيا إلا أن سياساتها كانت ناجعة للغاية من خلال اللامركزية الإقليمية التي تمتعت بها الأقاليم الماليزية منذ الاستقلال.

وضعت ماليزيا مخططات تنمية من خلال تفاعلها مع وضعها الداخلي وعدم اللجوء إلى خطط أجنبية وسياسات صنعت خارج أرضها ووجدت ماليزيا حلولا لمشاكلها بعد دراستها وصاغتها وفق النظرة المحلية ووضعت نموذجا تأخذ به في التنمية من أجل التحفيز وجعله مثلا أعلى تسير على أساسه هذه التنمية وفضلت القيادة الماليزية أن يكون قريبا منها جغرافيا وثقافيا وهو النموذج الياباني تحت شعار النظر شرقاThe look east كما كان للتسيير المالي للأقاليم رغم مركزيته تحفيزا للأقاليم على إيجاد مداخيل إضافية وجلب استثمارات أجنبية لزيادة العائدات وبالتالي

(20) هدى راغب، (2008) "سياسة السكان والإسكان في ماليزيا"، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر ص 222.

تنشيط التنمية، كما منحت سلطات مميزة لبعض المناطق ذات الخصوصية الاقتصادية والسياحية مثل صباح، وسروواك، والعاصمة كوالا لامبور، لتسهيل إدارتها.[21]

عند تقييم التجربة الماليزية ومطابقتها مع تجربة ولاية النيل الأبيض، يرى الباحثان أن سبب نجاح التجربة الماليزية هو الاهتمام بجانب التعليم والبحث العلمي، وأنها تعاملت مع مشاكل التنمية الاقتصادية ذاتيا دون الرجوع لنصائح صندوق النقد الدولي التي بعضها مضللة، كذلك اهتمت بمعالجة الفقر ومحاربة الفساد وتخفيض المديونيات، تمكنت ماليزيا من تأسيس بنية تحتية متطورة مع تنويع مصادر دخلها القومي من صناعة وزراعة ومعادن ونفط وسياحة، وبالتالي تحولت من دولة تعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى مقدمة الدول المصدرة للسلع الصناعية والتقنية. ذلك من خلال اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني.

وبمقارنة النمو الاقتصادي بين ماليزيا وولاية النيل الأبيض، نجد أن ولاية النيل الأبيض تتمتع بمدخرات وثروات هائلة كافية لنجاح مشروعات التنمية الاقتصادية، لكن هناك قصور من جانب الدولة بعدم الاهتمام بجانب التعليم والبحث العلمي، وتعامل الدولة مع صندوق النقد الدولي حرفيا دون مراعات لخصوصية السودان كما فعلت ماليزيا، وعدم الاهتمام بمعالجة الفقر ومحاربة الفساد، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأبيض مرهون بمعالجة تلك المشاكل والمعوقات.

الاستنتاجات: Results discussion

نجد أن الاستغلال الأمثل لثروات موارد الولاية المختلفة يتم من خلال تقوية البنية التحتية، وإيجاد التنمية المتوازنة التي يراعى فيها خصوصية كل منطقة، ومعالجة نظم الإنتاج النباتي والحيواني والصناعي، ومعالجة مشاكل المنتجين بالولاية، ذلك بوجود قوانين مشجعة وسياسات محفزة للاستثمار في مشروعات قطاعات الزراعة والإنتاج الحيواني والصناعات التحويلية بالولاية. لذلك لابد من وجود رؤية واضحة في مجال التنمية الاقتصادية بالولاية ترتكز على العلم والإبداع والأخلاق والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، وفق دراسات بحثية تقدم من الباحثين بجامعات الولاية، تحقق النمو الاقتصادي في مجالات الصناعات التحويلية والزراعة والإنتاج الحيواني، لتستوعب البطالة وتحارب غلاء المعيشة وتوفر بيئة مريحة تجذب العاملين من كافة أنحاء السودان، كل ذلك لن يتحقق إلا بوجود دور إعلامي وثقافي يساهم في توعية شباب الولاية بواجبه الوطني بعيدا من التحزب والقبلية والجهوية والعنصرية، وعليه نخلص للاستنتاجات التالية:

1- تتمتع الولاية بمدخرات طبيعية كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.
2- لا توجد حوافز للمستثمرين للدخول في مجال الصناعات التحويلية بالولاية.
3- دور الجامعات بالولاية ضعيف في تقديم الأبحاث العلمية التي تساعد في مجالات التنمية المختلفة بالولاية.
4- الدور الإعلامي والثقافي ضعيف تجاه توعية الشباب بدورهم الوطني في تنمية الولاية ومحاربة الفساد وتعريفهم بمعنى وممارسة الديمقراطية السليمة.
5- ضعف دور الباحثين والبحث العلمي في التخطيط التنموي بالولاية.

(21) علي قوق، (2011). "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا(حالة ماليزيا)" رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

التوصيات: Recommendation

1- ضرورة الاستعانة بالخبراء للاستفادة من مدخرات الولاية في مجالات التنمية الزراعية والإنتاج الحيواني والسمكي والصناعات التحويلية.

2- إيجاد قوانين وسياسات محفزة للمستثمرين للدخول في مشروعات التنمية المختلفة بالولاية.

3- ضرورة الاستعانة بالبحث العلمي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية.

4- على الإعلام القيام بدوره كاملا في توعية شباب الولاية بدوره في التنمية، وتعريفه بمعنى وممارسة الديمقراطية التي تؤدي إلى التنمية بالولاية.

المراجع والمصادر:

أولاً- المراجع بالعربية:

- جابر سعيد عوض(2008)" السياسات العامة في ماليزيا"، برنامج الدراسات الماليزي، جامعة القاهرة، مصر، القاهرة، ص 13.
- جابر سعيد عوض(2008)" مركز الدراسات الآسيوية، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، رؤية مهاتير محمد ص 14 -2 ..على الرابط: http: //dmscairo.net/lecture_maerials.pps
- جعفر حسين صالح، (2008) "واقع اقتصاد ولاية النيل الأبيض"، المجلد الأول، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص.71
- عبد الحافظ الصاوي، (مايو2003)، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، عدد 451، الكويت
- عبد الرحمن محمد الحسن، (2013)"مؤشرات التنمية في السودان رؤية عامة"، مجلة جامعة النيل الأبيض للدراسات والبحوث.
- العقيد الياس ابوجودة، (2017/1/2) "التنمية المستدامة وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية"، الدفاع الوطني اللبنانى، بتصريف.
- علي قوق، (2011) "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا(حالة ماليزيا)" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر..
- فهد عبدالعزيز محمد عقيل، (2015) "التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين"، ماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة.
- ماهر الشريف (2017/1/2) " التنمية الاقتصادية والاجتماعية" الموسوعة العربية، بتصريف.
- محمد طالب عبيدات، (2017/8/27) "التنمية الاقتصادية والبحث العلمي" مجلة الدستور، صفحة قضايا وآراء، الاردن، عمان، .Wr33@addustour.com
- محمد نجيب السعد، باحث أكاديمي عراقي، m.najeeb@bayancollege.net
- معلومات عن ولاية النيل الأبيض على موقع"geonames.org geonames.org .
- هدى راغب، (2008)" سياسة السكان والإسكان في ماليزيا"، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، .ص 222.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Asan Ali Golam Hassan , Grouth , structural change and inequality in MALAYSIA,Ashgate publishing* company,USA , 2004 , P.08/ goggle book
- Economic development" Business Dictionary, Retrieved 2-1-2017.Edited.
- Economic development" Cambridge dictionary, Retried" 2-1-2017. Edited.
- Economic development" U.S. Department of Housing and urban development, Retrieved 2-1-2017. Edited.